لجنة المال والموازنة أقرّت الموازنة التشغيلية لوزارة الطاقة والمياه والمؤسسات والهيئات التابعة لها، على أن تبقى البنود المرتبطة بديون المؤسسات، ولا سيما مستحقات مؤسسة كهرباء لبنان على الدولة، موضع متابعة ونقاش
الخميس 26 تشرين الثاني 2026



عقدت لجنة المال والموازنة جلسة عند الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع فيه 2026/11/26، برئاسة رئيس اللجنة النائب ابراهيم كنعان وحضور مقررها النائب علي فياض، والسادة النواب من أعضاء اللجنة: أيوب حميد، جهاد الصمد، آلان عون، غسان حاصباني، إيهاب مطر، حسن فضل الله، راجي السعد وغادة أيوب.
والسادة النواب من خارج أعضاء اللجنة: رازي الحاج، محمد خواجة، سيمون أبي رميا، بلال عبد الله، طه ناجي، غياث يزبك، قبلان قبلان، نزيه متى، أنطوان حبشي، نجاة عون، سيزار أبي خليل، حسين جشي وفراس حمدان.

كما حضر الجلسة:
- معالي وزير الطاقة والمياه جوزيف الصدي.
- رئيسة مصلحة الديوان بالإنابة جومانا خوند.
- مدير عام الإستثمار في وزارة الطاقة فاديا حايك.
- رئيس دائرة المحاسبة في وزارة الطاقة محمد أمين.
- مدير عام الموارد المائية والكهربائية الياس عقل.
- رئيس هيئة قطاع البترول فوزي خليفة.
- المدير المالي في هيئة الكهرباء دانيال جما.
- مدير عام مؤسسة مياه لبنان الشمالي خالد عبيد.
- مدير عام مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان ربيع خليفة.
- مدير عام مؤسسة مياه البقاع أنطوان معكرون.
- رئيس مصلحة الإدارة في مؤسسة مياه لبنان الجنوبي د. حسين الغول.
- مدير عام مؤسسة مياه الليطاني سامي علوية.

- رئيس المحاسبة في المديرية العامة للموارد جمال نعيم.
- مستشارا وزير الطاقة والمياه ميراي عريضة وسيمون سمعان.
- مدير عام النفط موريس القرقفي.
- مدير عام وزارة المالية جورج معراوي.
- مديرة الموازنة في وزارة المالية كارول أبي خليل.

وذلك لدرس مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2027:

وزارة الطاقة والمياه بإداراتها ومؤسساتها كافة.

وقد أقرّت اللجنة الموازنة التشغيلية لوزارة الطاقة والمياه والمؤسسات والهيئات التابعة لها، على أن تبقى البنود المرتبطة بديون المؤسسات، ولا سيما مستحقات مؤسسة كهرباء لبنان على الدولة، موضع متابعة ونقاش.

وعقب الجلسة، قال النائب إبراهيم كنعان:
"الموازنة التشغيلية، التي تشمل الرواتب والتعويضات، لم تتغير عملياً عن السنة الماضية، باستثناء الرواتب الستة التي أُقرّت كتعويض إضافي. تناول النقاش الجزء المتعلق بديون المؤسسات، مستنداً إلى تقرير وزّعه وزير الطاقة على النواب حول الفواتير غير المسددة والإعفاءات".

ولفت النائب كنعان إلى أن "الإعتماد الإضافي بقيمة 100 مليون دولار، الذي أُقرّ في لجنة المال والهيئة العامة قبل أسبوعين، لا يغطي كامل المستحقات المتراكمة. ووفق الأرقام التي عرضها، يصل مجموع الفواتير المتراكمة والإعفاءات إلى 421 مليون دولار، فيما تبلغ قيمة الإعفاءات المرتبطة بالحرب نحو 110 ملايين دولار، معتبراً أن هذه الإعفاءات لا ينبغي أن تتحملها مؤسسة كهرباء لبنان، بل الخزينة العامة".

وسأل عن مصير الأموال التي ترصدها الإدارات والمؤسسات العامة في موازناتها سنوياً لتسديد فواتير الكهرباء، فيما لا تُسدّد المستحقات. وأعلن أنه "سيقدّم في الجلسة المقبلة دراسة ومطالعة قانونية ومالية لتحديد المسؤوليات والصلاحيات الرقابية المتاحة لوزارة المال لإلزام المؤسسات والإدارات بتسديد ما عليها".

وأضاف: "إن وزير الطاقة مشكوراً قدّم لوائح بأسماء الإدارات والمؤسسات والجهات التي ترتبت عليها مبالغ غير مسددة، مشيراً إلى أن هذه المستحقات تشكّل عجزاً كبيراً على مؤسسة كهرباء لبنان".

وتناول النقاش أيضاً مشاريع شبكات الصرف الصحي المموّلة من الخارج، إذ طلبت اللجنة تقريراً تفصيلياً يبيّن المشاريع المنفذة وغير المنفذة وما هو مرتقب في المرحلة المقبلة في كل المناطق. ونقل النائب كنعان عن وزير الطاقة أن إنجاز المشاريع يحتاج إلى 300 مليون دولار غير مرصودة في الموازنة، داعياً إلى تقديم كتاب إلى لجنة المال ومجلس النواب لبحث سبل تأمين التمويل، ومؤكداً أهمية هذه الشبكات للصحة العامة والمناطق اللبنانية.

كما طلبت اللجنة تقارير تفصيلية من مصالح المياه في بيروت وجبل لبنان والجنوب والبقاع وكل

المناطق، تتناول آليات التوظيف وأسسها والمبالغ المرصودة لها.

وختم النائب كنعان بالإشارة إلى أن "الجلسة شهدت نقاشاً في احتياجات ومشاريع مناطق لبنانية عدة، وأن المطلوب إعداد تقرير مالي مدقق عن وضع مؤسسة كهرباء لبنان، ومعالجة ملفات الإعفاءات والتصليحات والأضرار وتراكم الفواتير والديون".